

خبر صحفي



قاسيون

أخبار

أيار 21, 2020

الخميس 21 أيار / مايو 2020

أكد حزب الإرادة الشعبية وحركة التجديد الوطني، ضرورة البدء الفوري بعملية التغيير الجذري الشامل في سورية انطلاقاً من التطبيق الكامل للقرار 2254 الذي يضمن عملية انتقال سياسي تمكّن الشعب السوري من تقرير مصيره ومصير دولته بنفسه.



وقال الحزبان السوريان في موقف مشترك وزعاه على وسائل الإعلام اليوم الخميس، بعد أن اختتما اجتماعاً ثنائياً عقدها في الأيام الماضية: «إن العملية السياسية القائمة على القرار 2254 وبرعاية الأمم المتحدة، تبقى هي الأساس للخروج من الأزمة في سورية، ونحن نؤكد على أن التغيير الجذري الشامل في سورية هو أمر حتمي».

وأوضح الطرفان أن «قرار مجلس الأمن الدولي 2254 جاء ليؤسس لعملية انتقال وطني ديمقراطي ولقيام نظام سياسي جديد يصنعه السوريون بأنفسهم، ويقوم على أساسٍ دستوري جديد».

ورأى الحزبان أن «ما يجري الترويج له حالياً على أنه حملة لمكافحة الفساد، وعدا عن تأخره عقدين من الزمان، فإنه بعيد في جوهره عن الوصول إلى مكافحة حقيقية للفساد الكبير؛ فالفساد الكبير في سورية هو منظومة متكاملة اقتصادية - اجتماعية وقانونية وسياسية، ولا يمكن اقتلاعه على يد المنظومة نفسها، بل بيد المتضررين الفعليين منه، أي بيد الغالبية الساحقة من السوريين. وهذا يتطلب بدوره تغييرات عميقة في المنظومة السياسية بحيث تكون أداة بيد عموم السوريين، لا أداة ضدهم تستخدمها قلة اقتصادية منتفذة ومهيمنة، كما كان الحال خلال سنوات طويلة مضت».

وجدد الحزبان عزمهما على القيام بكل ما من شأنه دعم المفاوضات السياسية، وتوسيع الحوار الوطني ليشمل شرائح أكبر من السوريين، وذلك للوصول إلى نتائج عملية على صعيد تحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية في سورية، وإنقاذ الدولة السورية من الأخطار المتنوعة المحدقة بها.

شارك في الاجتماع بين الجانبين وفد من حزب الإرادة الشعبية يرأسه د. قدري جميل أمين الحزب، والذي يرأس أيضاً منصة موسكو للمعارضة السورية، ووفد من حركة التجديد الوطني يرأسه عبدة نحاس رئيس الحركة.

آخر تعديل على الأربعاء, 20 أيار 2020 22:32

أخبار